الملخص

يعالج موضوع البحث " جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية " , والتي تمثل اقصى ما توصل إليه المشرع الجنائي من اسباغ الحماية الجنائية لنظام " كشف الذمة المالية " الذي اريد له ان يكون نظاما فعالا ذو نتائج طيبة ملموسة في مجال منع ومكافحة جرائم " الكسب غير المشروع " , حيث يمثل هذا النظام خلاصة ما توصلت إليه الأنظمة القانونية في مختلف دول العالم لمكافحة جرائم الكسب غير المشروع التي اضحت من أهم واخطر الظواهر الاجرامية التي انتشرت في المجتمعات الدولية , ومن هنا جاء الاهتمام الدولي والوطني به .

إن التنظيم القانوني لنظام " كشف الذمة المالية " شمل مختلف النواحي المتعلقة به , من حيث تقنين احكامه ومبادئه وقواعده العامة , وتحديد نطاقه الشخصي , ونظم تطبيقه والعمل به , واليات التدقيق والمراقبة , وصولا إلى تجريم الافعال أو الامتناعات المخالفه لأحكامه .

ولما كان التجريم لحماية أي مصلحة أو حق هو اقصى ما قد يصل إليه المشرع لتوفير الحماية الجنائية ؛ ولما كانت نصوص التجريم والعقاب تمثل موضوعا جاذبا للباحثين والدارسين , لما لها من أهمية بالغة وكبيرة في مجال صون الحقوق والحريات ؛ عليه فقد وقع الاختيار على هذا الجانب من جوانب التنظيم القانوني لنظام كشف الذمة المالية وهو " جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية " .

وقد حاولنا تسليط الضوء على مختلف الجوانب القانونية لهذه الجريمة في حدود نطاق التشريعات العراقية , وبعض التشريعات العربية التي عرفت هذه الجريمة , وهي التشريعات : المصرية والأردنية والكويتية , إذ سنلجئ إلى المقارنة بينها وبين التشريعات العراقية في كيفية تناول ومعالجة هذه الجريمة , وفي مختلف جوانبها القانونية .

وقد اعتمد البحث خطة بحث , اقتضت تقسيم الرسالة على ثلاثة فصول , سبقتها مقدمة وأعقبتها خاتمة , أما الفصل الأول : فقد تناول ماهية " جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية " إذ قسم هذا الفصل على ثلاثة مباحث تناولت في المبحث الأول مفهوم جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية , وفي المبحث الثاني التنظيم القانوني لكشف الذمة المالية ,

والمصلحة المحمية ونصوص التجريم والوصف القانوني للجريمة , وكان الهدف من ذلك تحديد ماهية هذه الجريمة وبيان ذاتيتها لتمييزها عن بقية الجرائم المشابه لها .

أما الفصل الثاني : فقد تناول البنيان القانوني للجريمة , إذ قسمناه على ثلاثة مباحث , تناولنا في المبحث الأول الركن المادي , وفي المبحث الثاني الركن المعنوي , وفي الثالث تناولنا الركن الخاص للجريمة , وكان يهدف إلى بيان وبحث الاركان العامة للجريمة وأركانها الخاصة .

أما الفصل الثالث : فقد تناول الآثار القانونية الناشئة عن هذه الجريمة , وقسمناه على ثلاثة مباحث : تناولنا في الأول الآثار القانونية الاجرائية للجريمة , وفي المبحث الثاني تناولنا الآثار القانونية الموضوعية للجريمة , وفي المبحث الثالث تناولنا الآثار القانونية الإدارية للجريمة , وكان الهدف من هذا الفصل بيان الآثار القانونية الناشئة عن الجريمة (الاجرائية والموضوعية والإدارية) .

وأخيرا انهينا هذا البحث بخاتمة اوجزنا فيها ما توصل إليه البحث من نتائج كان من اهمها : ان النصوص القانونية في قانون الكسب غير المشروع العراقي الخاصة بالتجريم والعقاب للامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية لا زالت سارية المفعول ونافذة لغاية يومنا هذا , وهي قابلة للتطبيق في الوقت الحالي من قبل السلطة القضائية , إضافة إلى ذلك توصلنا إلى ان احد النصوص القانونية في قانون العقوبات العراقي النافذ تنطبق تماما على السلوك السلبي بالامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية , وهي ايضا قابلة للتطبيق من قبل السلطة القضائية .

واقترحنا دعوة السلطة القضائية لتطبيق النصوص القانونية الخاصة بتجريم الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية وفرض العقوبات المقررة في تلك النصوص , لضمان توفير الحماية الجنائية لهذا النظام التي أراد المشرع توفيرها له ؛ عسى أن يحقق النتائج الايجابية المرجوة من تطبيقه والعمل به .

ونأمل من كل ذلك ان نكون قد تناولنا الموضوع بصورة تغطي كافة جوانبه , لتكون مساهمة تنير الطريق أمام كل من يعنيهم الأمر لتحقيق الاهداف والنتائج التي من اجلها طبق هذا النظام .